A41-WP/145
EX/62
2/8/22

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة الحادية والأربعون

اللجنة التنفيذية

البند رقم ١٣: برامج التسهيلات

التسهيلات واعتبارات برنامج كابسكا الداعمة للدول الأعضاء

(مقدمة من قطر)

الموجز التنفيذي

تعرض ورقة العمل هذه استجابة دولة قطر في مجال الإغاثة والتعافي من تأثير استمرار جائحة فيروس كورونا (Covid-19). ووفقاً للاشتراطات الدولية، استخدمت دولة قطر مجموعة من الاستراتيجيات من خلال تدابير التخفيف من المخاطر من أجل الملاحة والتشغيل ضمن هذا الوضع الطبيعي الجديد المعقد.

وتسلط هذه الورقة الضوء كذلك على أهمية وضع برنامج للتنفيذ من خلال مبادرة "عدم ترك أي بلد وراء الركب" بهدف مواصلة دعم الدول الأعضاء في تنفيذ برامج التسهيلات والترتيبات التعاونية لمنع وإدارة أحداث الصحة العامة في مجال الطيران المدني (برنامج كابسكا) على التوالي. وسيوفر وضع هذه البرامج للدول الأعضاء إمكانية الوصول إلى الإرشادات والموارد والخبرات الفنية الضرورية جداً من أجل إنشاء وإطلاق وتنفيذ لجنة للتسهيلات الشاملة تتلاءم مع الاشتراطات الدولية والمحلية وتدعم عناصر برنامج كابسكا وخطة الطيران الوطنية للتصدي لتفشي الأمراض المعدية في حال نشوء أزمة تؤثر على صناعة الطيران في المستقبل.

وقد حان الوقت لكي تواصل الدول توحيد جهودها لإعادة بناء وإنعاش الصناعة كما جرى التأكيد على ذلك في المؤتمر الرفيع المستوى بشأن جائحة فيروس كورونا وكذلك في الإعلان الوزاري الذي تم التقيع عليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. وتلتزم دولة قطر بهذه المبادرة وتتعهد بمساعدة منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) عن طريق قيادة جهود مجموعة العمل الرامية تسهيل هذه الولاية الهامة.

ويعتمد مستقبل صناعتنا ومستقبل القطاع على التزام موحد وإرادة سياسية من جميع الدول لدعم هدف الإيكاو، الذي يركز على "رؤية واحدة لإنعاش قطاع الطيران وقدرته على الصمود واستدامته إلى ما بعد الجائحة العالمية"، لضمان "عدم ترك أي بلد وراء الركب".

الإجراء: الجمعية العمومية مدعوة إلى:
النظر في إنشاء مجموعة عمل "التسهيلات" ومجموعة عمل "برنامج كابسكا" بشكل عاجل بدعم من الدول الأعضاء في الإيكاو في إطار مبادرة الإيكاو بعدم ترك أي بلد وراء الركب.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالأهداف الاستراتيجية – الأمن والتسهيلات

الآثار المالية:	سيتم الاضطلاع بالأنشطة المشار إليها في هذه الورقة رهناً بالموارد المتاحة في الميزانية العادية للإيكاو للفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٥ و/أو بالمساهمات من خارج الميزانية.
المراجع:	وثيقة الإقلاع: دليل السفر الجوي في أثناء أزمة الصحة العمومية الناجمة عن فيروس كورونا الملحق التاسع باتفاقية الطيران المدني الدولي – التسهيلات

١– المقدمة

١–١ كان لجائحة فيروس كورونا أثر مأساوي على النظم الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء. وقد مثلت الجائحة تحدياً لا مثيل له للصحة العامة والنظم الغذائية وعالم العمل.

١–٢ ومع الرفع التدريجي للقيود على الدخول، بأ العالمي ديستعيد ببطء حالته الطبيعية. ومع ذلك، فقد كان للأزمة أثر هائل على صناعة الطيران، الأمر الذي أثر على الحركة الجوية والطلب على الشحن الجوي والقوة العاملة في المطارات وإيراداتها. وبسبب الطبيعة الشديدة العدوى لفيروس كورونا، نفذت البلدان تدابير صارمة لاحتواء تفشي الجائحة, وبالمثل، نفذت دولة قطر قيوداً مخصصة ومؤقتة على السفر الدولي باعتبارها إحدى التدابير اللازمة لحماية صحة ورفاه مواطنيها والمقيمين فيها.

١–٣ وتلتزم دولة قطر بتوفير المعونة وغيرها من المساعدات للبلدان مباشرة أو من خلال وكالاتها أو الشركات والمنظمات التي تملكها الحكومة. وفي إطار جهودنا الرامية إلى دعم الدول الأعضاء في الإيكاو، أقرت دولة قطر بأن على الجمعية العمومية اعتماد نهج استراتيجي لمساعدة الدول في تنفيذ جميع الاشتراطات المتعلقة بالتسهيلات والترتيبات التعاونية لمنع وإدارة أحداث الصحة العامة في مجال الطيران المدني (برنامج كابسكا) من خلال خطة الطيران الوطنية لديها للتصدي لتفشي الأمراض المعدية. وتتعهد دولة قطر بتقديم الدعم من أجل قيادة مجموعة عمل الإيكاو في إطار مبادرة عدم ترك أي بلد وراء الركب.

٢– استجابة دولة قطر

٢–١ استجابت دولة قطر بسرعة شديدة لاحتياجات المواطنين والمقيمين من أجل إدارة آثار تفشي الجائحة. وقد تزعّمت اللجنة العليا لإدارة الأزمات في قطر إعداد وتنفيذ عدد من التدابير اللازمة لضمان سلامة المواطنين والمقيمين في قطر واحتواء تفشي الفيروس. واتبعت استجابتنا للجائحة النهج المحدد في رؤية قطر لعام ٢٠٣٠، التي تهدف إلى بلوغ صحة عامة مثلى من خلال تنفيذ أفضل الممارسات السليمة والمجرّبة في الرعاية الصحية باستخدام أحدث الأدوات المتقدمة والمهارات الاستثنائية للمهنيين في الرعاية الصحية.

٢–٢ وقد وضعت اللجنة المسؤولة عن إدارة الأزمات والكوارث مجموعة من التدابير والإجراءات الصارمة والواسعة النطاق للاختبارات والفحوص تشمل الاشتراطات الدولية، التي وفرت إطاراً شاملاً للوكالات والشركات الأخرى من قبيل مطار حمد الدولي ومجموعة الخطوط الجوية القطرية وشركاتها الفرعية من أجل وضع استراتيجيات شاملة للمحافظة على الامتثال التام. وقد تم توضيح هذه الاستراتيجية بانتظام من خلال الخطة الوطنية لدولة قطر، التي حددت إطاراً موثوقاً للعمل التعاوني في مختلف مستويات الحكومة بالإضافة إلى شركائها وأصحاب المصلحة. وتعتمد الخطة على تبادل المعلومات في الوقت المناسب لإتاحة اتخاذ قرارات عالية الجودة. وكانت نتائجنا في هذه الأزمة المستمرة محورية في الحفاظ على مستوى مترابط من العمل الجماعي والاحتراف والتواصل في النظام الصحي وفي المجتمع ككل. وتمثلت استراتيجيتنا كدولة في ضمان عدم المساس بنظامنا

الصحي أو الانتقاص منه خلال أي موجة من موجات فيروس كورونا. وبالفعل، تم الاعتراف بأن معدل الوفيات في دولة قطر الذي بلغ ٠,١٥% هو واحد من أدنى المعدلات في العالم.

٢-٣ ولا تزال سلامة وأمن وصحة المواطنين والمقيمين والركاب والموظفين لدينا تتسم بأعلى الأولويات نتيجة إدخال تدابير معززة للسلامة على حدودنا وفي مطارانتا وفي شركة النقل الوطني وشركاتها الفرعية والشركات والوكالات، وذلك على النحو التالي:

- توفير عدد كافٍ من المرافق الطبية لتوفير رعاية كفوءة؛
- ووضع بروتوكولات لتقييد دخول الركاب المسافرين فقط إلى مطار حمد الدولي؛
- وغجراء فحص حراري للركاب القادمين والمغادرين؛
- وتنفيذ الارتداء الإلزامي للقناع والاشتراطات المتعلقة بفيروس كورونا؛
- ووضع بروتوكولات للتباعد الاجتماعي تحدد مسافة تباعد قدرها ١,٥ متر؛
- ووضع بروتوكولات لتسجيل الدخول اللاتلامسي؛
- ووضع بروكولات لمراقبة نزول الركاب من الطائرة؛
- وإدحال التطبيقات الرقمية؛
- وإنفاذ جميع تدابير الحجر الصحي المطلوبة؛
- وقصر عمليات الأغذية والمشروبات على عمليات الأطعمة الجاهزة؛
- وإبقاء مطار حمد الدولي مفتوحاً للركاب العابرين والبضائع؛
- وأبقاء عمليات الخطوط الجوية القطرية مفتوحة قدر الإمكان عملياً لتوفير النقل الجوي للركاب والشحن؛
- وإدراج الذكاء الاصطناعي في روبوتات التعقيم المتحركة التي تستخدم في الداخل وعلى متن أسطول طائراتنا، بالإضافة إلى أجهزة تعقيم الحقائب؛
- ووضع بروتوكولات للتخطيط لتعزيز استمرارية العمل لجميع العمليات داخل وخارج دولة قطر وفقاً للقواعد القياسية المحلية والعالمية والقواعد القياسية لمراقبة الجودة؛
- وتخصيص عدد كافٍ من الفنادق والمرافق للحجر الصحي للمواطنين والمقيمين والركاب الوافدين؛
- ونشر برامج تلقيح دورية وتحديث متطلبات الحجر الصحي بانتظام للمواطنين والمقيمين والزائرين.

٣- الإغاثة في دولة قطر

١-٣ إننا نتمسك بشدة باعتقادنا أن هذا التهديد العالمي للصحة يحتاج إلى استجابة عالمية. واتساقاً مع الدعوة إلى التضامن التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية لمساعدة البلدان النامية، استجاب صندوق قطر للتنمية، إلى جانب شركائه مثل الهلال الأحمر القطري والخطوط الجوية القطرية، إلى تلبية احتياجات هذه البلدان. ومن خلال هذا التعاون المشترك، نجحنا في إرسال المساعدة إلى أكثر من ١٠٠ بلد، بما في ذلك المعدات الطبية، ومعدات الوقاية الشخصية، والإمدادات الغذائية.

٢-٣ وشملت استجابة شركتنا الوطنية للطيران خلال الجائحة نهجاً داخلية وخارجية بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل حماية صحة وسلامة الركاب والموظفين. وتمحورت ولايتنا كدولة حول "توصيل الأشخاص ونقل البضائع". واستجابة للقيود المفروضة ولإقفال المعابر، حشدت الخطوط الجوية القطرية جهودها لتسهيل الربط الجوي الهام للركاب والبضائع بأسرع طريقة ممكنة. وقد انفرد هذا الأسطول المتنوع في التكيف مع أسواق متنوعة، الأمر الذي سمح بإجراء عمليات فعالة وكفوءة نحو مجموعة واسعة من الوجهات.

٣-٣ وخلال جميع مراحل جائحة فيروس كورونا، عملت دولة قطر وشركتنا للنقل الجوي بشكل وثيق مع الحكومات والسفارات والشركات وركزت عملها على مهمتها الأساسية المتمثلة بإعادة الإشخاص إلى أوطانهم. وتظهر عينة من تعاوننا العالمي على النحو التالي:

- إعادة أكثر من ٣,١ مليون راكب إلى أوطانهم
- تسهيل أكثر من ٥٥٠ رحلة عارضة ورحلة جزئية إضافية
- نقل أكثر من ٣٨٠٠٠٠ بحّار
- نقل أكثر من ٢٩٨٢٣١٥ كلغ من معدات الوقاية الشخصية إلى جميع أنحاء العالم

٣-٤ واستجابة لأثر جائحة فيروس كورونا، كيّفت شركة الشحن الجوي القطرية نفسها مع متطلبات العملاء في تلبية طلبات محددة مثل نقل اللقاحات، وإنشاء وإقامة شراكات جديدة مع الدول والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية للمساعدة على نقل الإمدادات الأساسية والمواد الصيدلانية والمواد السريعة التلف وغير ذلك من البضائع الحيوية إلى جميع أنحاء العالم.

٤- التعافي في دولة قطر

٤-١ ظلت الاستجابة في دولة قطر سريعة ومتسقة وآمنة منذ بداية الجائحة، واحتلت موقع الريادة في إنعاش صناعة الطيران ودعم الاقتصاد العالمي عن طريق تسيير عدد من الرحلات إلى وجهات دولية أكثر من أي شركة طيران أخرى. وقد خططنا بدرجة كبيرة من أجل رفع القيود المفروضة بهدف استعادة الأنشطة الاجتماعية، والعودة إلى حياتنا اليومية، وإعادة إحياء اقتصادنا وقطاعاتنا التجارية. وقد استخدم فريقنا المعلومات العلمية وغيرها من المعلومات ذات الصلة لإعداد وتنفيذ خطة متعددة المستويات بشأن نهج مرحلي. وقد اعتمدت الحكومة والوكالات الخاصة هذا المفهوم باعتباره دليلاً لتعديل البروتوكولات وتنفيذ عملية منظمة خلال الانتعاش وبدء العمليات العادية.

٤-٢ ولا يزال شعارنا الالتزام كدولة بالفعالية والابتكار، لأننا لا زلنا مستمرين بالبقاء في طليعة التطورات التكنولوجية الجديدة المتقدمة. ويتمثل أحد إنجازاتنا في التجربة الناجحة للخطوط الجوية القطرية لبطاقة السفر الصادرة عن الأياتا بالشراكة مع مؤسسة حمد الطبية والمتمثلة بالتطبيق المحمول "جواز السفر الرقمي"، الذي استعمل لتعزيز سلامة وأمن الركاب. وقد مكننا حذرنا من اتخاذ إجراءات محددة الهدف بعناية استجابة لأي انبعاث جديد للعدوى. ومع ذلك، وضعنا في الوقت نفسه خططاً بديلة من أجل إعادة الإدخال التدريجي للقيود إذا لزم الأمر.

٥- توصية دولة قطر

٥-١ بما أننا مقبلين على أن نكون هيئة موحدة في الدورة الحادية والأربعين للجمعية العمومية، من الضروري عدم ترك أي بلد وراء الركب، وأن نسعى جميعاً إلى العمل معاً بشكل جماعي يضمن إيجاد حلول للدول الأعضاء التي تعاني من ثغرات في برنامج التسهيلات لديها وبرنامج كابسكا. وبمقتضى ذلك، نود أن نطلب إلى الجمعية العمومية أن تحثّ المجلس على دراسة الحاجة إلى تنفيذ التوصيات التالية:

- إنشاء مجموعة العمل المعنية بدعم تنفيذ برنامج التسهيلات/برنامج كابسكا
- إنشاء صندوق لدعم تنفيذ برنامج التسهيلات/برنامج كابسكا في البلدان النامية
- وضع خطة للتدريب على برنامج التسهيلات/برنامج كابسكا وتنظيم حلقة عمل بشأنه
- وضع برنامج لتنفيذ مساعدة الخبراء في الموقع على برنامج التسهيلات/برنامج كابسكا

٥-٢ إن دولة قطر مستعدة لقيادة مجموعة العمل المعنية بدعم تنفيذ برنامج التسهيلات/برنامج كابسكا.

٦- الاستنتاج

٦-١ تلتزم دولة قطر باعتبارها دولة عضو في الإيكاو بالعمل بشكل وثيق مع الإيكاو على هذه المبادرة الهامة، وتدرك ضرورة استكشاف أي فرصة لسد الفجوة في التنفيذ بما يضمن أن تكون جميع الدول مستعدة للتصدي لأي أزمة أو حدث في المستقبل قد يؤثر على قطاع الطيران.

– انتهى –